E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1994/49
8 August 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات
الدورة السادسة والأربعون
البند ١٨ من جدول الأعمال

حماية الأقليات

مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ وموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية لاتفيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مركز حقوق الإنسان

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية لاتفيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تحياتها إلى مركز حقوق الإنسان وتتشرف بأن تطلب إلى أمانة اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات تعميم بيان وزارة خارجية جمهورية لاتفيا المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ في إطار البند ١٨ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة والأربعين للجنة الفرعية.

بيان وزارة خارجية جمهورية لاتفيا

تعرب وزارة خارجية جمهورية لاتفيا عن حيرتها إزاء البيان الذي أدلى به رئيس الاتحاد الروسي، بوريس يلتسين، في الرابع من آب/أغسطس بشأن قانون المواطنية في لاتفيا.

ويتهم بوريس يلتسين في بيانه برلمان لاتفيا بتجاهل اعتراضات وتوصيات الحكومات الغربية والمنظمات الدولية. ويصف السيد يلتسين لاتفيا بأنها "مركز للتعصب القومي". كما لو كانت لاتفيا تمارس بصورة رسمية التمييز ضد سكانها على أساس الأصل الإثني. وقد وُصف قانون المواطنية لجمهورية لاتفيا في هذا البيان بأنه "مثال ساطع على تجاهل معايير حقوق الإنسان الدولية".

وللأسف، لا يسع وزارة الخارجية إلا أن تصرح بأن الادعاءات التي وردت في بيان رئيس الاتحاد الروسي لا تعكس الحقيقة. فقد كانت منظمات دولية موثوقة عديدة، ولا سيما مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، تتشاور مع برلمان لاتفيا خلال العملية التي أفضت إلى اعتماد هذا القانون. وقد أُدرجت توصيات هذه المنظمات وغيرها في القانون المعتمد، مما ضمن استجابة القانون المذكور للمعايير الدولية. ورحب الاتحاد الأوروبي، في إعلانه المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، باعتماد قانون للمواطنية في لاتفيا ووصفه بأنه "أساس جيد لإحراز تقدم في دمج الأقليات الإثنية وتنمية العلاقات بين الطوائف..." ورحب الاتحاد بكون القانون "يأخذ في الاعتبار توصيات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والنداءات الصادرة عن الاتحاد".

ولا نفهم أيضاً الادعاء بأن لاتفيا "أبطلت النتيجة الإيجابية التي تحققت بفضل الجهود الهائلة التي بذلها كلا الطرفين لتنظيم جميع جوانب مسألة انسحاب القوات الروسية." إن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً -فقد عملت لاتفيا حتى الآن كل ما في وسعها لتعزيز هذه النتيجة الإيجابية.

إن البيان السالف الذكر يظهر فهماً غير وافٍ من جانب روسيا لمواقف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، ولعمل برلمان لاتفيا. وتعرب وزارة الخارجية عن أسفها لأن الاتحاد الروسي لم يستند، في تقييمه لهذا القانون، إلى المبادئ المقبولة دولياً التي يعمل بها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي.

- - - - -